

مرصد الريف للتنمية
Observatoire Rif pour le Développement
Rif Observatory for Development
Observatorio Rif para el desarrollo



بيان

عقد المكتب المسير لمرصد الريف للتنمية اجتماعا استثنائيا لتدارس واقع إقليم الحسيمة إقتصاديا واجتماعيا، وما تابعه الرأي العام اثر الحملة المشبوهة والموجهة من جهات معلومة ضد بعض أعضاء المكتب المسير، سواء من طرف بعض المحسوبين على أحزاب سياسية أو بعض الجمعيات المتحالفة مع الفساد ومن سار في دربها من المتطفلين، كذا تناسل البيانات التي تم تزوير توابعها، وهو ما تم تتويجه على مستوى أعضاء مجلس بلدية الحسيمة الذي يفتقد القرار في ظل غياب رؤية حقيقية للتنمية وتزليل البرامج المسطرة ووعودهم الانتخابية، والتماطل في الاستجابة لتطلعات ساكنة الحسيمة خاصة في موسم الصيف الذي كنا ننتظر فيه نظائر جهود الجماعات الترابية والسلطات والهيئات المدنية والمنتخبين لأجل خدمة التنمية وإيقاف حصى الغلاء بالمنطقة التي تشهد ارتفاعات غير مسبوقة في الأسعار متصدرة سلم الترتيب وطنيا، كذا نزوحا جماعيا لساكنة البوادي دون أي التفات إليهم اثر الجفاف الذي يعم البلاد، وما أصبحنا نعاينه من هجرة خبرة أبناء المنطقة عبر القوارب للضفة الأخرى، وارتفاع حالات الانتحار تعبيرا عن البأس من إصلاح الأوضاع الاجتماعية بالإقليم.

وقد كان مرصد الريف للتنمية ولا يزال يسير بخطى واثقة متسلحا بمبادئه واستقلالية قراره برفض المحاولات المشبوهة والبعيدة عن حرية التعبير، والتي تحاول أن تمس بسمعة أبناء المنطقة أو بعض أعضاء المكتب، الذين تم استهدافهم سابقا لأجل كسر الارتباط الوثيق الذي قامت عليه هذه الهيئة التي تتطلع لخدمة الاقليم وساكنته والترافع على مطالب المواطنين، وعليه فإننا نعلن للرأي العام ما يلي :

-أولا لستنكر بشدة الواقع المزري والمقلق وغير المطمئن الذي يعيشه إقليم الحسيمة بسيطرة لوبيات الفساد وهدر المجهود العمومي وهو ما لا يساهم في إعادة بناء الثقة.

- ثانيا نسجل بمرارة كبيرة غياب مشاريع تنمية تساهم في إقلاع إقتصادي وإجتماعي حقيقي قادر على توطئ الإستثمار بالمنطقة وخلق فرص الشغل للسكان.

-ثالثا نطالب السلطات في شخص عامل الإقليم بتحمل مسؤولياته الموكلة إليه والمنتخبين. وذلك بتقديم حصيلة المنجزات منذ سنة 2017 إلى اليوم، وما تم تنفيذه من مطالب الساكنة وأسباب غياب استحضار الرؤية الملكية.

- رابعا ندعو إلى الافراج الفوري دون قيد أو شرط عن كافة النشطاء ومعتقلي حراك الريف والمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وإلغاء المتابعات في حق النشطاء المتواجدين خارج البلاد.

-خامسا نطالب الجهات الوصية بخلق برامج طموحة تشاركية ومبدعة ومدمجة لفائدة بنات وأبناء المنطقة وإدماج حقيقي للسجناء السابقين على خلفية حراك الريف مع ضخ دماء و أنفاس جديدة على مستوى تدبير الشأن الترابي قادرة على إستيعاب الثابت والمنحول بالمنطقة وفق الرهانات الكبرى لبلادنا، كما أن الجماعات الترابية بالإقليم والمجلس البلدي للحسيمة مطالبة بالمساهمة في رعاية هذه الفئة من المواطنين.

- سادسا ندعو المجلس الأعلى للحسابات إلى فتح تحقيق نزيه وشفاف حول مآل الميزانيات المرصودة والمشاريع المنجزة لبرنامج التنمية المجالية- الحسيمة منارة المتوسط- مع تدقيق في شفافية منح الصفقات العمومية ومدى إحترامها ومطابقتها للمبادئ المؤسسة لبرنامج منارة المتوسط ومآل ميزانية الإنارة العمومية بجماعة الحسيمة التي تفرق أحياء فيها في الظلام.

- سابعا نطالب النيابة العامة بفتح تحقيق حول البيان المزور الذي يستهدف أبناء المنطقة والموقع من طرف عدد من الجمعيات المطالبة باستغلال المركب السوسيو-رياضي بالحسيمة والذي اكتشفنا أنه تم نشره بأمر من جهات مشبوهة تحاول تصفية حسابات سياسية ضيقة ضد رفاقنا.

- الحسيمة : بتاريخ 16 غشت 2023م

عن المكتب المسير
مرصد الريف للتنمية
07 71 09 54 88

عن المكتب المسير

مرصد الريف للتنمية